

قضايا بحثية 1

إعداد: خالد مطر العنزي
ID:241000534

كلية الادارة



دراسة قضية بحثية ومناقشتها من عدة نقاط

قضايا بحثية

كلية الادارة

المادة: قضايا بحثية 1

رمز المادة: MGM811

مهمة الأسبوع الثامن: دراسة قضية بحثية ومناقشتها من عدة نقاط:

- العنوان
- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- مفاهيم وتعريفات الدراسة
- نموذج الدراسة
- فرضيات الدراسة
- التحليل الاحصائي
- مناقشة النتائج والتوصيات
- أهمية الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهجية الدراسة

دراسة ورقة العمل

ورقة العمل هي للكاتبين: فهد إبراهيم الدوسري ومحمد بخاري حداد

العنوان هو: "دور إدارة المراجعة الداخلية في فعالية الحوكمة في القطاع العام"
(دراسة تطبيقية على وزارة الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية)

رابط النشر: https://aja.journals.ekb.eg/article_310376_10a284702f37e831abc86bdd293f6a29.pdf

العنوان

العنوان هو: العنوان هو: "دور إدارة المراجعة الداخلية في فعالية الحوكمة في القطاع العام: دراسة تطبيقية على وزارة الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية."

- العنوان مباشر ويوضح موضوع الدراسة وهي تعتبر دراسة حديثة ومحددة بدرو إدارة المراجعة الداخلية في فعالية الحوكمة في القطاع العام. ولكن تم فصل نموذج الدراسة عن العنوان , وكان من الأفضل دمجها ليكون العنوان شامل وعلى سبيل المثال "دراسة تطبيقية في وزارة الحرس الوطني عن دور إدارة المراجعة الداخلية في فعالية الحوكمة", منها حصلنا على عنوان أقصر ويشمل جميع المتغيرات, واما النموذج الدراسي وهو وزارة الحرس الوطني وهو يعتبر قطاع عام بلا شك.

- يحتوي العنوان على المتغيرات الرئيسية:

متغير مستقل: دور إدارة المراجعة الداخلية
متغير تابع: فعالية الحوكمة في القطاع العام

المقدمة

- لم يتحدث الكاتبان في المقدمة عن المتغيرات في هذه الدراسة ولم يذكروا أهمية المتغيرات وتأثيرها على القطاع العام وكذلك لم يذكروا لماذا سبب اختيارهم لهذا العنوان وسبب اختيارهم لوزارة الحرس الوطني!، لكنهم اكتفوا فقط بذكر وقت صدور القرارات الوزارية المتعلقة بالمراجعة الداخلية وأنها كانت فقط على الشركات المساهمة ثم بعد ذلك وجوب وجود رقابة داخلية في كل الأجهزة الحكومية والهدف هو للرقابة المالية فقط. أيضا لم يتم ذكر الفجوة البحثية ولا كيف سوف تسهم النتائج في تعزيز الحوكمة في القطاع العام الحكومي.
- ولو تم ربط الدراسة برؤية 2030 لكانت الدراسة أكثر فعالية وأهمية حيث أن الحوكمة ركيزة أساسية لتحقيق الرؤية لأنها سوف تساهم في رفع كفاءة القطاع الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي والاستثماري وتعزيز مبدأ الشفافية والعدالة في إدارة الموارد في القطاعات الحكومية المختلفة.

- حدد الكاتبان مشكلة الدراسة وتم وضعها على شكل سؤال رئيسي وهو: ماهي العلاقة بين فعالية دور إدارة المراجعة الداخلية وبين دور فعالية الحوكمة في وزارة الحرس الوطني؟ وهذا ما وجدوه في الدراسات السابقة كما ذكروا أنه يوجد قصور في الجمع بين المتغيرات, الحوكمة, إدارة المراجعة الداخلية ودورها وكيف سوف تسهم في تفعيل دور الحوكمة في قطاعات ومؤسسات الدولة العامة وكانت تلك الدراسات ركزت على القطاع الخاص وأداءها المالي ولم تتطرق للمساءلة والرقابة وتحقيق الشفافية والعدل في القطاعات الحكومية حيث تفرعت عدة تساؤلات وهي:
- ما هو دور تحديد الأدوار والمسؤوليات على فعالية الحوكمة
- ما هو دور وضوح الإجراءات والأساليب على فعالية الحوكمة
- ما هو دور وجود كفاءات بشرية مؤهلة في فعالية الحوكمة
- ما هو دور تطبيق التقنية والحوكمة الالكترونية على فعالية الحوكمة

أهمية الدراسة

لم تُذكر أهمية الدراسة بشكل واضح هنا لكن الكاتبان ذكروا في تعقيبهم على الدراسات السابقة انها تفتقر الى المعلومات ذات الطابع الرقمي والتحليل الكمي للبيانات ووجود قصور وقلة في الدراسات التي استهدفت القطاع الحكومي فان هذه الدراسة تسعى للاستفادة من الدراسات السابقة في الإطار النظري واكمال مسيرتها بتدعيم دارساتهم بالبيانات الكمية وتحليلها وفقا لمتغيرات الدراسة وبالتالي اثراء المكتبة العربية بها

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة واضحة ومذكورة على شكل نقاط مباشرة وهي منحدره من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يهدف الى مناقشة إدارة المراجعة الداخلية وأثرها على تفعيل الحوكمة في وزارة الحرس الوطني, والاهداف واقعية وإمكانية تحقيقها وحصولها عالي جدا لتمكن الكاتبان من دراستهم وبسبب ما جمعه من بيانات كمية تم تحليلها وفقا لمتغيرات الدراسة, وما أظهرته النتائج بعد تحليلها

مفاهيم وتعريفات الدراسة

في الإطار النظري للدراسة تم تعريف المراجعة الداخلية والحوكمة بشكل علمي وهما ضمن الكلمات المفتاحية هنا, حيث تم الاعتماد على بعض المصادر والمراجع الموثوقة والتي من خلالها جعل الكاتبان يضعون بصمتهم العلمية حيث قاموا بصياغة تعريف للمراجعة الداخلية, اما بالنسبة للحوكمة فقد اكتفوا بالتعريفات من خلال ما وجدوه بالمصادر والمراجع

تم ذكر عدد كافي لبعض الدراسات السابقة من قبل الكتاب في بحثهم وتعتبر متنوعة ومناسبة لموضوع الدراسة, وتعتبر دراسات حديثة كلها الا دراسة بلفقي وباشيخ فقد كانت هي الاقدم هنا, وذكر الدراسات مفيد للمقارنة بينها وبين هذا البحث, حيث قال الكاتبان : " أن غالبية الدراسات التي استهدفت المملكة العربية السعودية ركزت على القطاع الخاص وتحديدًا شركات التأمين والشركات المدرجة بهيئة سوق المال حيث ركزت الدراسات على القوائم المالية والأداء المالي فقط ولم تأخذ بالحسبان مثل المساءلة, الرقابة وتحقيق الشفافية والعدل في بيئة القطاع الحكومي وترشيد الموارد وغيرها من قاعد الحوكمة " الا إن الاختلاف بين هذه الدراسة وما سبقها ان الدراسات السابقة تفتقر الى المعلومات ذات الطابع الرقمي والتحليل الكمي للبيانات ووجود قصور وقلة في الدراسات التي استهدفت القطاع الحكومي.

فرضيات الدراسة

يبين ذكر الفرضيات الرئيسية والفرعية في هذا البحث من تمكن الكتاب من موضوع دراستهم حيث بين الفرضية الأساسية وهي "من المتوقع وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) ذات علاقة بين فعالية دور إدارة المراجعة الداخلية وبين فعالية الحوكمة" ثم جعلوا لفرضيتهم أربع فرضيات فرعية وهي كالتالي:

1- من المتوقع وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) ذات علاقة بين تحديد الأدوار والمسؤوليات وبين فعالية الحوكمة في الحرس الوطني

فرضيات الدراسة

- 2- من المتوقع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الإجراءات والأساليب وبين فعالية الحوكمة
 - 3- من المتوقع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العنصر البشري وتخصصه وبين فعالية الحوكمة
 - 4- من المتوقع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيقات التقنية والحوكمة الالكترونية وبين فعالية الحوكمة
- كل تلك الفرضيات تم تغطيتها ودراستها بالتحليل الاحصائي

نموذج الدراسة

لا يوجد نموذج دراسي لهذا البحث يقوم بتوضيح العلاقات بين المتغيرات أو المفاهيم التي تم ذكرها بالعنوان والتي سوف يتم دراستها. ولو كان هناك على الأقل رسم توضيحي يبين العلاقة بين دور إدارة المراجعة الداخلية وفعالية الحوكمة في القطاع العام ليكون لدينا ولو نموذج دراسي بسيط

ذكر الكاتبان منهج دراستهم بأنه اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب المسحي كونه مناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة المستهدفة. لأن هذا النهج يساعد على التعرف على إجابات أسئلة الدراسة لوصف الظاهرة المستهدفة.

لذلك مجتمع الدراسة هم من العاملين المدنيين بـ وزارة الحرس الوطني بمدينة الرياض وجدة وعددهم 2000 موظف وموظفة, حجم العينة 300 موظف مدني, 100 من جدة و200 من الرياض

كما أن الأداة المستخدمة لجمع المعلومات هي قائمة الاستقصاء أو الاستبانة فهي أكثر فعالية في توفير الوقت والتكلفة وإمكانية جمع بيانات عدد أكبر من الافراد.

استخدم الكاتبان في عمليات التحليل الإحصائي برنامج SPSS وبعض طرق الإجراءات الإحصائية مثل معامل ارتباط بيرسون, معامل ألفا كرونباخ للثبات, مربع كاي والمتوسط الحسابي. وهذا يوضح جودة استخدام الكاتبان وقدرتهم العالية في استخدام الإحصاء لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من تساؤلات الدراسة كذلك.

ركز الكاتبان على تحليل الفرضيات الأربعة السابق ذكرها واعادوا صياغتها على شكل محاور ولكل محور بعدين والمحاور هي:

المحور الأول: العلاقة بين وضوح الأدوار والمسؤوليات وبين فعالية الحوكمة

المحور الثاني: العلاقة بين وضوح الإجراءات والأساليب وبين فعالية الحوكمة

المحور الثالث: العلاقة بين كفاءة العنصر البشري (ورأس المال البشري) وتخصصه وبين فعالية الحوكمة

المحور الرابع: العلاقة بين تطبيقات التقنية والحكومة الإلكترونية وبين فعالية الحوكمة

دلت جميع النتائج بعد عمل الاستبانة وتحليلها أن الفروق بين إجابات عينة الدراسة أي بين الموافقين والمحايدين وغير الموافقين أنها ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات المحاور الأربعة المذكورة, وبشكل عام أن إدارة المراجعة الداخلية لها فاعلية في فعالية الحوكمة في القطاع العام

تم تقديم توصيات مباشرة في هذه الدراسة وكتبت على شكل نقاط ومفادها باختصار, العمل على ضرورة توضيح أدوار الموظفين من قبل وحدة المراجعة الداخلية, تقديم الاستشارات للإدارات المعنية بشكل دوري ليسهم في ضبط العمليات الداخلية ويقلل من التجاوزات, وأنه لا بد من استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية لتحسين المراجعة الداخلية.

وهذه التوصيات وضعت بناءً على ما تم دراسته وتحليله من قبل الكاتبان لتعزيز دور إدارة المراجعة الداخلية



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



وشكراً

